

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧١٣ لسنة ٢٠١٨

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بتفويض رئيس مجلس الوزراء
فى بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذى تشغله مدرسة بنى لقانة
الابتدائية المشتركة - رقم تعريفى (١٨١٣٥٠٤) ، والكائن بالقطعة رقم (٢٠) بحوض
رزقة البادورة ثمرة (١٣) قسم أول بناحية لقانة - مركز شبراخيت - محافظة البحيرة ،
ومساحته (٧٧ ، ٣٦١٠) م^٢ بعد الارتداد تقريباً والعبارة بالقياس المساحى على الطبيعة .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومباني العقار المشار إليه فى المادة
السابقة ، والمبين موقعه وحدوده ، وأسماء ملاكه الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطى
الإجمالى والكشوف المرفقة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٤٣٩ هـ

(الموافق ٢ سبتمبر سنة ٢٠١٨ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مدبولي

وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

مذكرة إيضاحية للعرض على

السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

الموضوع :

بشأن نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة بنى لقانة الابتدائية المشتركة
بالرقم التعريفى (١٨١٣٥٠٤) بمحافظة البحيرة .

العرض :

١ - طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة البحيرة بتاريخ ١٤/٢/٢٠١٨
اتخاذ إجراءات صفة النفع العام على العقار الذي تشغله مدرسة بنى لقانة الابتدائية المشتركة
بالرقم التعريفى (١٨١٣٥٠٤) بمحافظة البحيرة لصالح العملية التعليمية ؛ حيث إنها فى
حاجة شديدة إليه ؛ نظراً لوجود كثافة طلابية مرتفعة ، وعدم إمكانية الاستغناء عنه ؛
حيث لا يوجد بديل له .

٢ - المدرسة مؤجرة ومغلقة ، ولا تستخدم بالعملية التعليمية ؛ نظراً لخطورة حالتها
الإنشائية ، وهى تتبع إدارة شبراخيت التعليمية ، وكائنة بالقطعة رقم (٢٠) بحوض رزقة
البادورة - نمرة (١٣) قسم أول - بناحية لقانة - مركز شبراخيت بمحافظة البحيرة .

٣ - تبلغ المساحة الإجمالية للعقار الذي تشغله المدرسة قبل الارتداد (١٢, ٣٩٢٨)م^٢،
و(٧٧, ٣٦١٠)م^٢ بعد الارتداد تقريباً ، والعبارة بالقياس المساحى على الطبيعة ،

وحدوده كالتالى :

- الحد الشمالى : خط مستقيم ، بطول (٦٠, ٥٣)م ، وبعد الارتداد (٦٠, ٤٩)م .
- الحد الشرقى : شارع بطول (٢٨, ٦٩)م ، وبعد الارتداد (٢٨, ٦٨)م .
- الحد القبلى : شارع بطول (١١, ٤٧)م .

الحد الغربى : حد منكسر مكون من أربعة خطوط ، الأول : بطول (٥ , ٤) م ،
والثانى : بطول (٤ , ٣٨) م ، والثالث : بطول (٤ , ٠٢) م ، والرابع : بطول (٦٧ , ٩٢) م .
والحد الغربى بعد الارتداد : حد منكسر مكون من ثلاثة خطوط ، الأول : بطول (٤ , ٤) م
والثانى : بطول (٤ , ٣٨) م ، والثالث : بطول (٦٧ , ٩٢) م .

والعقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين طبقاً للكشف . (مرفق ١) .

٤ - أصدر المجلس الشعبى المحلى لمحافظة البحيرة قراره بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٧ بالموافقة على تقرير صفة النفع العام ونزع ملكية عدد من المدارس،
منها المدرسة المذكورة . (مرفق ٢) .

الرأى :

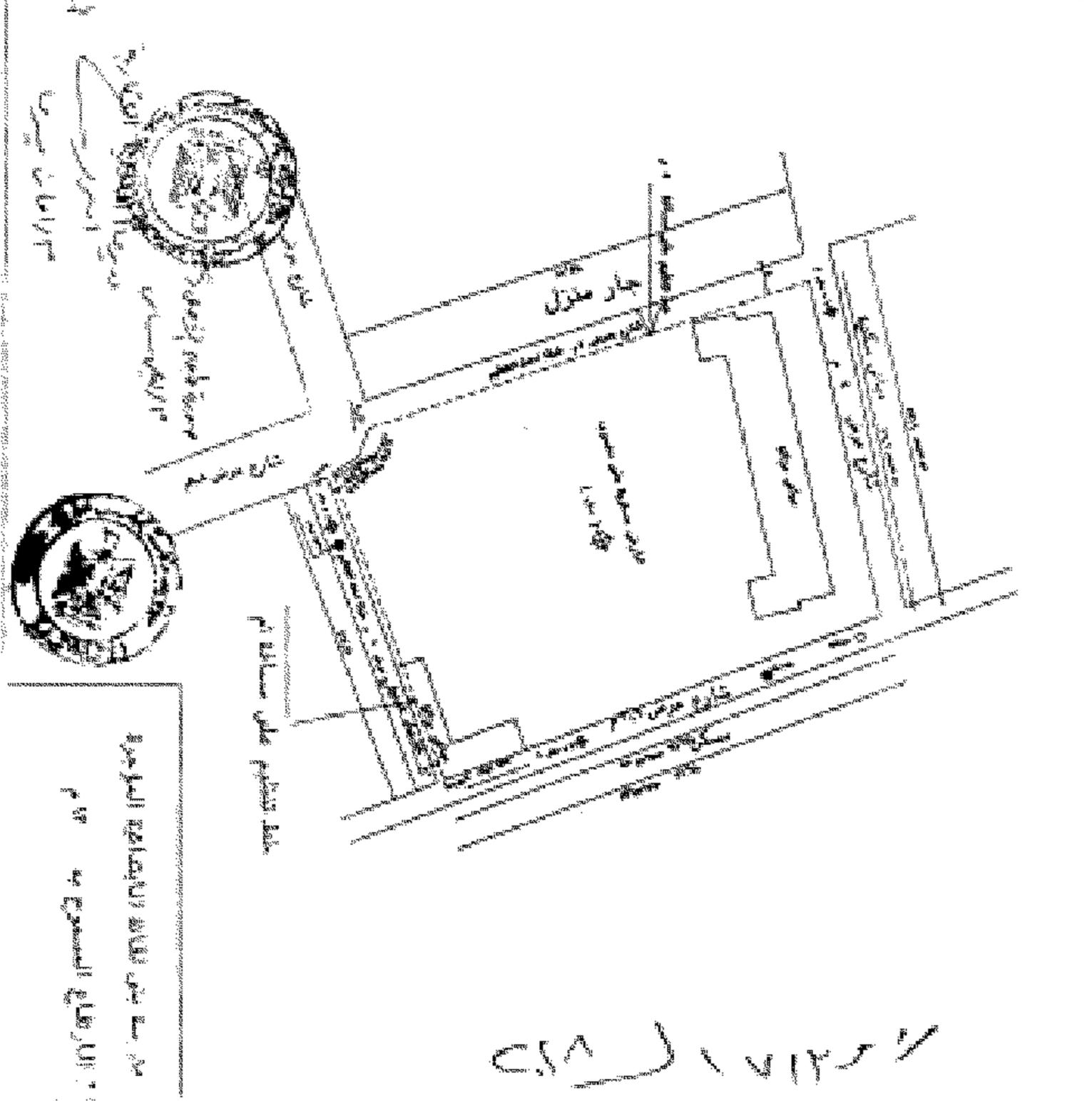
وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ ، والمعدل بالقرار رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ، والذى نص فى مادته الأولى على أنه : (تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة) ، ونظراً للحاجة الماسة للعقار الذى تشغله المدرسة المذكورة ؛ حيث إنه يقع بنطاق جغرافى ذى كثافة سكانية مرتفعة ؛ لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر ، والتفضل بالموافقة على استصدار القرار المرفق ؛ للأسباب المبينة عليه .

والأمر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

أ.د/ طارق شوقى

 <p>الجمهورية العربية السورية الوزارة العامة للتخطيط والتنمية الاقتصادية</p>		<p>رقم الترخيص: ١٨١٣٤٤٤</p> <p>نوع الترخيص: ترخيص</p> <p>نوع النشاط: تجارة التجزئة</p> <p>نوع الترخيص: تجارة التجزئة</p> <p>نوع النشاط: تجارة التجزئة</p>
<p>الاسم التجاري: [Handwritten]</p> <p>الاسم القانوني: [Handwritten]</p> <p>الرقم الوطني: [Handwritten]</p> <p>الرقم الضريبي: [Handwritten]</p>	<p>الاسم التجاري: [Handwritten]</p> <p>الاسم القانوني: [Handwritten]</p> <p>الرقم الوطني: [Handwritten]</p> <p>الرقم الضريبي: [Handwritten]</p>	<p>الاسم التجاري: [Handwritten]</p> <p>الاسم القانوني: [Handwritten]</p> <p>الرقم الوطني: [Handwritten]</p> <p>الرقم الضريبي: [Handwritten]</p>



١٨١٣٤٤٤

